على ما كان عليه قبل ان يتعلق به تاثير وايجاد فلا يستند موضع كونه مستمرا على حالته السابقة على الايجاد الى مؤثر الوجود فقد بطل
كون التاثير في الوجود وحال العدم بوجوه ثلثة وان ثبت نفي التاثير في العدم قلت التاثير فيه اما حال كون الاثر معدوما
وهو تحصيل الحاصل واما حال كونه موجودا وانه جمع للنقيضين وايضا هو حال الوجود لا يصلح اثر للمعدوم وايضا هو مح
مستمر على ما كان عليه قبل ان يتعلق به الاعدام فلا يستند الى مؤثر العدم والجواب ان المحال ايجاد ما هو موجود بوجود قبل
اى قبل الايجاد فانه تحصيل لما كان حاصلا قبل هذا التحصيل وهو مح بوجهه والا فالايجاد للموجود بوجود مقارن للايجاد
لان حصول الاثر مع التاثير زمانا وذلك تحصيل للحاصل بهذا التحصيل ولا استحالة فيه ولو صح ما ذكرتم لزم ان لا يحدث
صفة في نفسها اصلا كهيئة السخونة وهذا الصوت لان حدوثها اما حال عدمها وهو اجتماع النقيضين اعني الوجود و
العدم واما حال وجودها وهو حصول الحاصل او نقول لزم ان لا يحدث صفة في شيء من مؤثر يحدثها لان احداثها وايجادها
اما حال الوجود او العدم وكلاهما باطل لكن حدوث هذه الصفات واستنادها الى امر يحدثها امر بديهي فانتقض
دليلكم قطعا والحل ان ذلك الذي ذكرتموه من استحالة التاثير حال الوجود او العدم ضرورة بشرط المحمول فان التاثير
في وجود الاثر بشرط الوجود او بشرط العدم محال فسلب التاثير في الوجود مثلا ضروري بشرط اتصاف الاثر بالوجود او
العدم ومثل ذلك يسمى ضرورة بشرط المحمول وهو اى هذا المذكور اعني الضرورة المشروطة بالمحمول لا ينافي الامكان الذاتي
لان الملاحظ فيه الذات دون ما لها من الصفات فامتناع التاثير بشرط احدى هاتين الصفتين لا ينافي امكانه بالنظر الى
ذات الممكن في زمان كل واحد منهما وتحريره ان يقال قولكم التاثير اما حال الوجود او حال العدم وكلاهما باطل ان اردتم به
ان التاثير بشرط الوجود او بشرط العدم فالحصر ممنوع بان التاثير في ذات الممكن من حيث هي لا بشرط الوجود ولا بشرط
العدم وان اردت به انه في زمان الوجود او زمان العدم اخترنا انه في زمان الوجود ومنهم من اجاب بان التاثير
في زمان الخروج من العدم الى الوجود وليس ذلك زمان الوجود ولا زمان العدم بل زمان الواسطة بينهما ومن النافين
للواسطة من جوز تقدم التاثير على حصول الاثر فقال التاثير حال العدم في آن وحصول الاثر في آن آخر يعقبه
وليس في ذلك اجتماع الوجود والعدم اصلا الشبهة الثانية وهي ايضا دالة على ان الممكن غير محتاج الى مؤثر لا لامكانه
ولا لغيره اذ ذلك فرع امكان التاثير وهو مح اذ التاثير اما في الماهية او الوجود او الموصوفية به لانه اذا لم يكن التاثير
في شيء من هذه الثلثة كانت الماهية الموجودة مستغنية عما فرض مؤثرا بالقياس اليها وقد بطلت هذه الاقسام كلها
بما مر لان جعل الماهية تلك الماهية محال وكذا جعل الوجود وجودا وايضا هو حال فلا يقبل تاثيرا والموصوفية
عدمية فلا يكون اثرا والجواب انه اى التاثير في الوجود الخاص اى في الهويات كما مر من ان المجعول هو الوجود الخاص
لا ماهية الوجود وقد سبق منا تحقيق ان تاثير المؤثر في اى شيء هو بالامر يدعيه وايضا فينتقض ما ذكرتم بحدوث
اى حدوث الصفات المحسوسة بعين ما ذكرتم لان تاثير ما يحدثها اما في ماهياتها او وجودها او موصوفيتها به والكل باطل
لما ذكرتم بعينه الشبهة الثالثة الحاجة والمؤثرية لو وجدتا في الخارج تسلسل اى لزم التسلسل وذلك لان الحاجة لو وجدت
لاحتاجت الى الموصوف بها اذ لا يتصور قيامها بذاتها فللحاجة حاجة اخرى فننقل الكلام الى حاجة الحاجة وكذا المؤثرية
لو وجدت لاحتاجت الى مؤثرية اخرى اذ يستحيل كونها واجبة لذاتها واذا لم تكونا موجودتين لم يكن الممكن متصفا
بالحاجة الى السبب لا لامكانه ولا لغيره ولم يكن شيء متصفا بالمؤثرية في الممكن اصلا وهو المط والجواب انه لا يلزم من

كونهما

كونهما امرين عدميين اعتباريين انتفاؤهما من غيرهما بحيث ان لا يكون الشيء في نفس الامر محتاجا ومؤثرا الى متصفا
بالحاجة والمؤثرية فان الامور العدمية تتصف بها الاشياء في نفسها كالامتناع والعدم فانهما وصفان اعتباريان
لا وجود لهما في الخارج مع ان الممتنع والمعدوم متصفان بهما قطعا فان قيل لو ثبتتا اى لو ثبتت الحاجة والمؤثرية للشيء
واتصف ذلك الشيء بهما فاما وجوديتان او عدميتان اذ لا مخرج عنهما ويبطل كل اى كل واحد من كونهما وجوديتين او عدميتين
بما عرفت اما ابطال الوجودية فبلزوم التسلسل لانهما من الانواع المتكررة التي عرف حالها في الضابط المتقدم واما
العدمية فبان يقال هما نقيضا اللاحاجة واللامؤثرية العدميتين على قياس ما مر في الوجوب فقد عرفت الجواب
عن ذلك فيما اشرنا اليه فيما مر من اجوبة الشبهة العامة وهو ان يقدح في دليل الوجودية او دليل العدمية بما
عرفت فيه من الخلل والنقض بما له هذا متعلق بقوله والجواب انه لا يلزم من كونهما اعتباريين وما توسط بينهما
اعني قوله فان قيل من تتمة الاول والمراد ان هذه الشبهة كالاولى منقوضة بحدوث الصفات المحسوسة فانها
تقتضي ان لا تحدث هذه الصفات لانا نعلم بالبديهة انها على تقدير حدوثها متصفة بالحاجة الى المؤثر المتصف بالمؤثرية
فيها الشبهة الرابعة وهي مخصوصة بنفي كون الامكان محوجا ان يقال لو احوج الامكان في الوجود الى المؤثر لاحوج في العدم
ايضا الى المؤثر لاستواء نسبتهما اليه اى نسبة الوجود والعدم الى الامكان لانه رفع الضرورة الذاتية عنهما معا فكما ان
الوجود ممكن كذلك العدم ممكن لكن العدم نفي محض لا يصلح اثرا لشيء سواء كان عدما اصليا او طاريا وفي الاصح ما في آخر
وهو انه مستمر فالتاثير فيه تحصيل للحاصل فوجب ان لا يكون الوجود ايضا اثرا للشيء والجواب انه العدم ان صلح اثرا
بطل دليلكم لبطلان انتفاء اللازم ح والا اى وان لم يصلح منعنا الملازمة اى لا نم انه لو احوج في الوجود لاحوج في العدم
للفرق البين وهو ان الوجود يصلح اثرا دون العدم فيكون الامكان محوجا في الجانب الذي يصلح اثرا ولا يلزم
منه ان يكون محوجا في الجانب الذي لا يصلح لذلك قطعا ولنا ان نقول ابتداء من غير ترديد ان سلمنا الملازمة المذكورة كون
في دليلكم فلا نم ان العدم لا يصلح اثرا للشيء اى لا نم بطلان اللازم فان عدم المعلول عندنا لعدم العلة فانه لولا
ان العلة معدومة لم يكن المعلول معدوما لا يقال لو جاز استناد العدم اليه اى الى العدم كما ذكرتم من استناد
عدم المعلول الى عدم علته لجاز ايضا استناد الوجود اليه اى الى العدم وانه اى جواز استناد الوجود الى
العدم ينفي الحاجة الى وجود المؤثر في العالم فينسد باب اثبات الصانع لانا نقول هذا الكلام على التسليم ان
الملازمة ممنوعة اذ الضرورة العقلية تحكم بجواز ذلك اعني استناد العدم الى العدم وامتناع هذا اى استناد الوجود
الى العدم فلا تصح تلك الملازمة اصلا الشبهة الخامسة وهي ايضا مخصوصة بنفي كون الامكان محوجا لو كان المحوج
الى المؤثر هو الامكان لاحوج اليه ايضا حال البقاء لثبوته ح اى لثبوت الامكان للممكن في زمان البقاء فانه لازم
للماهية الممكنة مقتضيه ذاتها من حيث هي هي فلا ينفك عنها اصلا كالوجوب والامتناع الذاتيين واذا كان الامكان
ثابتا حال البقاء كان معلوله الذي هو الاحتياج الى المؤثر ثابتا ايضا والتالي بط لان الحاصل به اى بتاثير المؤثر حال
البقاء ان كان نفس الوجود وهو حاصل قبله اى قبل البقاء لزم تحصيل الحاصل وان كان الحاصل به امرا متجددا
لم يكن ذلك المؤثر بتاثيره موجبا للباقي الذي هو المتصف بذلك الوجود الحاصل قبل البقاء بل موجبا لامر آخر
فلا يكون مؤثرا في الباقي والتقدير خلافه لا يقال تاثيره في بقائه الذي هو امر متجدد لا في ذاته بحسب اصل الوجود والذي

Copyright © King Saud University